

المؤسسة الأسرية وآليات الثواب والعقاب في الضبط الاجتماعي (قراءة نظرية)

The family institution and the controls of the reward and punishment mechanisms in social control (theoretical reading)

صليحة ملياني¹ ، أفراح ملياني²

1 جامعة المسيلة (الجزائر) ، saliha-meliani@univ-msila.dz

2 جامعة الطارف (الجزائر) ، afrah.bonoise@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/09/12

تاريخ الاستلام: 2021/06/22

ملخص:

إن التعامل مع الأطفال فن يحتاج إلى مهارة وخبرة وصبر ومعرفة بسلوكياتهم وطريقة تفكيرهم وكيف يدركون الأشياء من حولهم وعالم الأطفال عالم رحب فسيح باتساع خيالهم هذا الخيال الذي قد يتحكم في سلوكهم وفهمهم لموقف الحياة. جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على أسلوب الثواب والعقاب كآليتين من آليات الضبط الاجتماعي والتربوي الناجحتان في تعديل وتوجيه سلوك الأبناء من قبل الوالدين، فالأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تنسب إليها عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال والأبناء. سنحاول التعرف على أهم الأسباب التي تدفع الأسر إلى استخدام أسلوب الثواب والعقاب وكذا الفوائد والأهمية الناجمة عن استعمالهما. كلمات مفتاحية: الضبط الاجتماعي، الأسرة، الثواب، العقاب.

ABSTRACT:

Dealing with children is an art that requires skill, experience, patience, knowledge of their behaviors, their way of thinking, and how they perceive things around them.

This research paper came to highlight the two methods of reward and punishment as two of the mechanisms of social and educational control that are successful in modifying and directing the behavior of children by parents. The family is the first social institution to which the socialization process of children and children is attributed.

We will try to identify the most important reasons why families use the two methods of reward and punishment, as well as the benefits and importance of using them

Keywords: social control, family, reward, punishment.

1- مقدمة:

تحتل العناية بالأبناء والأطفال مكانا مميزا في فكر المختصين والباحثين، وهذا راجع إلى حساسية مرحلي الطفولة والمراهقة التي تعتبران مرحلتان حرجتان في حياة الأبناء وانعكاساتها الإيجابية والسلبية على تكوين شخصية الابن أو الطفل في المستقبل، فتربية الأبناء والأطفال من أعقد المشكلات التي تواجه الأسرة الجزائرية، فهي المؤسسة الاجتماعية الأولى المطالبة بحسن تربية الأطفال والأبناء بغرس عادات المجتمع وقيمه وتعاليم دينه واتجاهات الحياة المجتمعية التي سيصبح الطفل فاعلا فيها مستقبلا. تحتاج الأسرة لضبط سلوك أبنائها إلى استخدام أسلوب الثواب والعقاب، فهما آليتان لتعديل السلوك المرغوب، لكن الثواب أبقى أثرا، حيث أن العقاب مرهون أثره بوجود مثير الخوف، فإذا ما زال هذا المثير عاد السلوك إلى سيرته الأولى، لتبقى الفائدة من استعمال الثواب والعقاب هو إعطاء قيمة للأوامر والنواهي التي يتربى عليها الأبناء.

- المؤلف المرسل: صليحة ملياني

doi: 10.34118/ssj.v16i2.2530

<http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/2530>

ISSN: 1112 - 6752

رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006

EISSN: 2602 - 6090

فالضبط الاجتماعي الممارس من قبل الأسرة يضعها أمام مسؤولية تمييز المسائل التي تحتاج الى متابعة ومراقبة و تحكم، وأخرى تتطلب فطنة ومرونة، من هنا يكون الإشكال قائم في قدرة المؤسسة الأسرية على الموازنة بين طرائق الثواب والعقاب في صورتها المادية والمعنوية، فمن حق الطفل أو الابن أن ينال الإنابة ويشبع حاجاته النفسية من حب واهتمام وإحساس بالعدل والمسؤولية والشجاعة والمكانة الأسرية التي يحققها نتيجة تصرفاته الصحيحة ما يسمو بغرائزه وينظمها ويوجهها ويضفي السكينة على روحه، ولكن لا يجب أن يخرج عن قاعدة أن لا ثواب على عمل يعد واجبا من الواجبات المحتملة أو الطبيعية وهذا ما تعاني منه العديد من المؤسسات الأسرية الفاقدة للقدرة على التحكم في تصرفات أو إشباعات أبناءها، فتؤدي بالأطفال إلى ارتكاب سلوكيات غير سوية كان يفترض أن يعاقب عليها.

من خلال ما تم ذكره نتضح لنا معالم الإشكالية الخاصة ببحثنا هذا وهي: هل نجحت المؤسسة الأسرية من خلال استخدام آليات الثواب والعقاب في تحقيق الضبط الاجتماعي؟.

انطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية ومن خلال الدور الحساس للمؤسسة الأسرية نستطيع طرح الاشكالات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الأسباب التي تدفع الآباء باستخدام أسلوب الثواب والعقاب مع أبناءهم؟
- ما هي الفوائد المنتظرة من استخدام الثواب والعقاب من قبل المؤسسة الأسرية اتجاه الأبناء؟ .
سندرس هذا الموضوع في عدة محاور، نخصصها لتوضيح أثر ممارسة المؤسسة الأسرية لكل من آليات الثواب والعقاب من أجل تحقيق الضبط الاجتماعي، في محاولة لفك الغموض عنها خاصة أنها تعد الآلية البديلة للضبط القانوني و اللجوء للعقاب الذي نص عليه القانون الجزائري، كما تطرقنا للنظرة القانونية للمؤسسة الأسرية واستعرضنا أيضا أهميتها .
لذا قسمنا هذه الدراسة لعدة محاور كما يلي :

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي.
- المحور الثاني: تعريف المؤسسة الأسرية في القانون الجزائري و أهميتها .
- المحور الثالث: النظريات المفسرة للضبط الاجتماعي.
- المحور الرابع: أهمية الضبط الاجتماعي و دور المؤسسة الأسرية في تكديسه.
- المحور الخامس: أسلوب العمل بالآليات الثواب و العقاب و أثرهما على مؤسسة الأسرة.

2- الإطار المفاهيمي.

1-2- تعريف الضبط الاجتماعي و المؤسسة الأسرية.

1-1-2- تعريف الضبط الاجتماعي.

لقد اختلف العلماء في تعريفهم للضبط الاجتماعي وذلك بسبب توجهاتهم النظرية وقد حصرنا أهم التعريفات فيما يلي:

- من الناحية السلوكية: يستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي من الناحية السلوكية ليشير إلى أن سلوك الفرد و أفعاله محدودة بالجماعات و بالمجتمع المحلي و المجتمع الكبير الذي يعتبر الفرد عضوا فيه....
و ما نعنيه بسلوك الفرد هو ما يتجسد في الاستجابة أو رد فعل التي يقوم بها الفرد، و هذه الاستجابات لا تشمل الاستجابات و الحركات الجسمية، بل تشمل أيضا على العبارات اللفظية... وهي تشمل أيضا على الاستجابة الآلية التي تتدخل فيها إفرازات الغدد حين يواجه الكائن العضوي أي موقف (محمد عاطف غيث 418).

— من ناحية المشكلات الاجتماعية: " في نظر بارك و بيرجس أن كل المشكلات الاجتماعية تتحول في النهاية إلى مشكلات تتعلق بالضبط الاجتماعي (محمد عاطف غيث 418).

أما بوتومورو فيعرفه بأنه " مجموعة القيم والمعايير التي من خلالها -وبواسطتها-ينمكن تصفية التوترات والصراعات التي تنشأ بين الأفراد حتى يمكن تحقيق التماسك بين الجماعات وتسهيل إجراءات التواصل بينها" (نبيل عبد الهادي 206).
ومما سبق يمكننا تقديم تعريفا للضبط الاجتماعي بأنه تلك الإجراءات والوسائل التي تستعملها الأسرة بهدف تهذيب سلوك أبنائها وأطفالها ووضعها تحت قواعد وأسس تتماشى وفقها، كما تمنع هذه الإجراءات والوسائل الفرد من الانحراف على كل ما هو سائد في الأسرة والمجتمع.

2-1-2- تعريف المؤسسة الأسرية.

ذكر حسين الخزاعي أن المؤسسات الغير رسمية في الضبط الاجتماعي هي "الأسرة، المدرسة، الجامعة، الجار، الجد، المسجد، العشيرة، الإعلام وهذه الوسائل تلعب دورا كبيرا في ممارسة الضبط على أفراد المجتمع وحفظهم من اللجوء إلى العنف والانحراف والمحافظة على نظم المجتمع وقواعد السلوك والتعامل الايجابي البناء بين الأفراد (صفوان مبيضي 26).
من خلال هذا التعريف سنتطرق إلى تحديد مؤسسة أساسية من مؤسسات غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي وهي الأسرة.

3-1-2- تعريف الأسرة:

يعرفها د/ الكتاني بأنها "هي مجموعة من الأفراد المتكافلين، الذين يقيمون في بيئة شكلية خاصة بهم وترتبطهم معا علاقات بيولوجية ونفسية وعاطفية واجتماعية واقتصادية وشرعية وقانونية" (فاطمة الكتاني 48).
كما تعرف الأسرة بأنها "نسقا اجتماعيا - ويرى من خلال ذلك - أنها ليست صورة رمزية توجد في عقول الأفراد، وليست مثلا مجردا في الذهن بل هي بيئة اجتماعية ملموسة ومألوفة مثل المصنع" (حسين عبد المجيد أحمد رشوان 72)
ويعرفها القاموس الاجتماعي على أنها "تلك العلاقة التي تربط بين رجل وامرأة أو أكثر معا بروابط القرابة أو علاقات وثيقة أخرى، بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسؤوليتهم نحو الأطفال، سواء كان هؤلاء الأطفال أبنائهم الطبيعيين أم أبنائهم بالتبني" (عبد الحميد الخطيب 358).

ومنه فالأسرة تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية الأولى بحيث "تحول الطفل من كائن بيولوجي إلى شخص اجتماعي وتشكل بذلك ذاته الاجتماعية بعد أن كانت جل سلوكياته مدفوعة بواسطة غرائزه الفطرية البيولوجية،... فتشكل الأسرة مناخا خاصا للطفل تؤثر على نموه النفسي والعقلي وحتى الانفعالي ذلك أن نمط التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة يأخذ طابع الاحتكاك المباشر بعكس المؤسسات الأخرى التي تأخذ طابع اللوائح والقوانين" (بيبيمون كلثوم 200).

وهي بذلك أهم مؤسسة غير رسمية ثابتة في الضبط الاجتماعي التي تعطي اللبنة الأولى للطفل في اكتساب قيم وأعراف وعادات ومعايير مجتمعه، وتوجيهه وتربيته على تعاليم دينه الحنيف وتهذيب أخلاقه وإكسابه ثقافة مجتمعه حتى يتمكن من الاندماج فيه والانسجام معه.

2-2- تعريف الثواب والعقاب.

2-2-1- تعريف الثواب (أسلوب ضبط إيجابي للأسرة).

تم تعريف الثواب بأنه هو كل ما يمكن أن يؤدي إلى الشعور بالرضا والارتياح سواء كان ذلك بالتشجيع اللفظي أو التعبير العاطفي أو العطاء المادي، كتقديم الهدايا أو الاستجابة للطلبات والاحتياجات الخاصة من النواحي الفيزيولوجية أو النواحي النفسية و الثواب بمختلف أنواعه يؤدي لزيادة الثقة بالنفس (محمد خليفة بركات 172).

يعرف سكر الثواب بأنه " ظهور مثير أو حدث كان له أثر في زيادة احتمالية الاستجابة أو زيادة في قوتها ومعدلها" (عبدالله محمد الجغيمان 60).

أما يونس سمير فيعرفه " هو أثر يتبع سلوكا مرغوبا صدر من متعلم وهذا الأثر يؤدي إلى شعور المتعلم بالرضا والارتياح، ومن ثم يسعى للحصول على هذا الأثر فيكرر السلوك الذي يؤدي إلى إثباته" (يونس سمير 113).

ومن خلال عرض التعاريف المقدمة يمكننا أن نستخلص بأن الثواب هو تقويم للسلوك المرغوب فيه يحفز المتلقي له بتكرار تلك السلوكيات أو التصرفات وتبني الاتجاهات والقيم التي تدعمه وتزيد من قوته والتي ترضى عليها الأسرة وتعددها من ركائز الهوية الاجتماعية والثقافية والدينية.

2-2-2- تعريف العقاب (اسلوب ضبط سلبي للأسرة).

عرف سكر العقاب بأنه " كل أنواع العقاب اللفظي والاجتماعي والجسدي التي تلي السلوك الإجرائي، وتعمل على إضعاف ظهور ذلك السلوك الإجرائي، وتعمل على كفه" (جلال كايد ضمرة واخرون 28).

ويعرفه عبد المجيد نشواتي " بأنه الحادث أو المثير الذي يؤدي إلى إضعاف أو كف بعض الأنماط السلوكية، وذلك إما بتطبيق مثيرات منفرة غير مرغوب فيها على هذه الأنماط أو بحذف مثيرات مرغوب فيها من السياق السلوكي، بحيث ينزع السلوك موضع الاهتمام إلى الزوال (العمارة محمد حسن 34).

وهو نفس المذهب لسلامة العقاب حيث يعتبر العقاب " هو إضافة مثير ذو صفة سلبية أو حذف مثير ذي صفة موجبة ولكن ليس بالضرورة أن يؤدي إلى التقليل من معدل احتمالية وقوع الاستجابة وإنما يعمل على توقف مؤقت للاستجابة" (عبدالله محمد الجغيمان 60).

والمقصود بالعقاب أيضا هو "إدانة سلوك الطفل وإثارة مشاعر السخط مما يشعره بالندم والخجل والإثم وتأنيب الضمير" (صالحه سنقر 136).

ويعرفه عاطف غيث بأنه "جزء سلبي يتم في صوره عدوانية تعبر عن الاستهجان، ويقوم كأداة للضبط الاجتماعي على أنه ليس من الضروري أن تؤدي العقوبة إلى النتائج المرغوبة، ففي بعض الأحيان يكون للجزاء السلبي أثر عكسي لذلك ينبغي أن تتوقف العقوبة على طبيعة الفعل وظروفه وعوامله وأسبابه ويتوقع احتمالات النتائج التي يمكن أن تترتب على توقعها" (محمد عاطف غيث 332).

واستخلاصا لما قدمه العقاب هو أسلوب ضبط اجتماعي من قبل الأسرة يعمل على التقليل أو الإضعاف للاستجابات الخاطئة التي تصدر من الأبناء والتي تنافي الاتجاه العام للمجتمع وما يحمله من قيم ومعايير وعادات وثقافات تدل على هويته الاجتماعية والدينية.

3- تعريف المؤسسة الأسرية في القانون الجزائري وأهميتها .

1-3- تعريف الأسرة ضمن نصوص قانون الأسرة الجزائري .

أعطى المشرع الجزائري للأسرة الأهمية الكبيرة وقد حظيت بحماية دستورية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجتمع و ذهب إلى أبعد من ذلك بإصداره قانون خاص للأسرة و المجسد في قانون الأسرة(قانون الأسرة الجزائري)الذي نظم الأسرة في شؤونها وعلاقاتها الداخلية.

و بالرجوع إلى هذا القانون نجد أن جميع العلاقات بين أفراد الأسرة تخضع لأحكام هذا القانون، هذا ما نصت عليه المادة الأولى من قانون الأسرة بنصها على ما يلي " تخضع جميع العلاقات بين أفراد الأسرة لأحكام هذا القانون "، و بالرجوع أيضا إلى المادة 02 من قانون الأسرة و التي تنص: " الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع و تتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية و صلة القرابة "، وهذه المادة تنقسم إلى فقرتين تنص الفقرة الأولى على " الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع". و الفقرة الثانية: تتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية و صلة القرابة".

فحسب هذا القانون الأسرة تتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية و صلة القرابة وتعتمد في حيتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة وحسن الخلق والتربية الحسنة ونبذ الآفات الاجتماعية(قانون الأسرة الجزائري). أيضا الدستور الجزائري أعطى أهمية كبيرة للأسرة كمؤسسة مسؤولة على تنظيم المجتمع ، حيث منح لها الحماية الكاملة، وأيضا نظم العلاقات الاجتماعية داخل هذه الأسرة، وهذا ما نجده في المادة 71 من الدستور(دستور جزائر لسنة 2020) التي أكدت على " تحظى الأسرة بحماية الدولة.

حقوق الطفل محمية من طرف الدولة والأسرة مع مراعاة المصلحة العليا للطفل.

تحمي وتكفل الدولة الأطفال المتخلي عنهم أو مجهولي النسب.

تحت طائلة المتابعات الجزائية يلزم الأولياء بضمان تربية أبنائهم.

تحت طائلة المتابعات الجزائية، يلزم الأبناء بواجب القيام بالإحسان للأولياء بمواسعتهم.

يعاقب القانون كل أشكال العنف ضد الأطفال واستغلالهم والتخلي عنهم.

تسعى الدولة إلى ضمان المساعدة و الحماية للمستئين".

إذن من خلال هذه المادة الدستورية نجد أن حماية الدولة للأسرة تتجسد من خلال القوانين والأنظمة التي تصدرها من أجل حماية الفرد بصفة خاصة و المجتمع بصفة عامة و هذا المجتمع الذي بدوره يتكون من عدة أسر ومؤسسات عمومية، فالأسرة إذن هي الأصل والعنصر الأساسي في تكوينه.

ومن خلال هذه المفاهيم القانونية للأسرة الجزائرية يتضح لنا بأن الأسرة الجزائرية عبارة عن الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية للنمو رفاهية جميع أفرادها وخاصة الأطفال(السعيد عواشيرة 113)، فهي من تقوم بتلبيتهم اجتماعيا، لأنها مصدر العادات والتقاليد وقواعد السلوك والآداب العامة (خيربي خليل الجميلي وبدر الدين عبده 25).

2-3- أهمية الأسرة في التشريع الجزائري.

تعتبر الأسرة أقدم مؤسسة اجتماعية، بل هي النواة التأسيسية التي نشأت و تفرعت من خلالها باقي المؤسسات اللاحقة كالعشيرة، القبيلة، القوم، الأمة .

فالأسرة كمؤسسة تبقى دائما في تظل الوحدة الأساسية والنواة الأولى لتكوين أي مجتمع، لذلك اهتم المشرع الجزائري بها ووضع لها أهمية كبيرة بالأسرة التي هي خلية أساسية في المجتمع.

3-2-1- مكانة وأهمية الأسرة في المواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

الجزائر كغيرها من الدول صادقت على العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي اهتمت بشؤون الأسرة وقررت من الأحكام ما يكفل المحافظة عليها، كما أكدت على ضرورة العناية بها من قبل الدول. ومن أهم هذه المواثيق الدولية نجد نص الاعلان العالمي لحقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) الذي ذكر ضمن المادة 16 على ما يلي:

للرجل والمرأة متى بلغا سن التزوج تأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.

لا يبرم عقد الزواج إلا برضا الطرفين الراغبين في الزواج رضا كاملا لا إكراه فيه.

الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة .

كما نفس البيان العالمي نص أيضا عن حقوق الإنسان في الإسلام ضمن الفقرة رقم 19 و التي تشمل الحق في بناء الأسرة:

الزواج - في إطاره الإسلامي - حق لكل إنسان، وهو الطريق الشرعي لبناء الأسرة وإنجاب الذرية و إعفاف النفس....

لكل من الزوجين - قبل الآخر - حق احترامه وتقدير مشاعره وظروفه في إطار من التواد والتراحم ...

أما الإعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتصلة بحقوق الطفل ورعايتهم (الإعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتصلة بحماية الأطفال ورعايتهم مع الاهتمام الخاص بالحضانة والتبني علي الصعيدين الوطني والدولي)، فقد ذكر في المادة الأولى منه على ما يلي " على كل دولة أن تعطي أولوية عالية لرعاية الأسرة والطفل "

كما ورد أيضا في ديباجة اتفاقية حقوق الطفل (اتفاقية حقوق الطفل) ما يلي " اقتناعا منها - يقصد هنا الأمم المتحدة -

بأن الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع و البيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال ، ينبغي أن تولي الحماية و المساعدة اللازمتين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع ..."

3-2-2- أهمية الأسرة ومكانتها في الدساتير الجزائرية .

نص المشرع الجزائري على إضفاء الحماية للأسرة من قبل الدولة والمجتمع، فجاء في نص المادة 17 من دستور 1963 (دستور

الجزائر لسنة 1963): " تحمي الدولة الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع"، أما المادة 65 من دستور 1976 (دستور الجزائر لسنة 1976) فنصت على أن " الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وتحضي بحماية الدولة والمجتمع".

كما نصت المادة 55 من دستور 1989 (دستور الجزائر لسنة 1989) على ما يلي: " تحضي الأسرة بحماية الدولة والمجتمع".

وهو ما جاء به نص المادة 58 من دستور 1996 (دستور الجزائر لسنة 1996)، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96 - 438

المؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996 المعدل بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل سنة 2002 والمتضمن تعديل الدستور، هذه المادة

أصبح ترقيمها 71 كما ذكرنا سابقا وذلك بموجب التعديل الدستوري الذي تم في سنة 2020 (دستور جزائر لسنة 2020).

3-2-3- أهمية الأسرة ومكانتها في القوانين الجزائرية.

لم يحد المشرع الجزائري عن المشرع الدستوري في اظهار اهتمامه بالأسرة كمؤسسة قاعدية لحماية المجتمع ، حيث اهتم

قانون الأسرة الجزائري بشؤون الأسرة وقد جاء تعريفها في المادة الثانية: " الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص

تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة" (قانون الأسرة الجزائري)، هذا بالإضافة لعدة قوانين أعطت أهمية واضحة للأسرة نذكر

منها ما يلي :

- قانون الحالة المدنية الذي نص في الفصل الثاني من الباب الثالث على عقود الزواج من المادة 71 إلى المادة 77، طبقاً للأمر رقم 70 - 20 المؤرخ في 19/02/1970 المتعلق بالحالة المدنية(قانون الحالة المدنية لسنة 1970).
- القانون المدني الجزائري ترك هذا القانون مسألة تنظيم الأحوال الشخصية للقواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية(قانون المدني الجزائري لسنة 1975)، ومع ذلك فقد تناول بعض مسائل الأحوال الشخصية وبوجه خاص الحالة المدنية والأهلية فحصها بقواعد أمر لا يجوز الاتفاق على مخالفتها.
- قانون الإجراءات المدنية و الإدارية(قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري لسنة 2008) الذي خصص فصل كامل لشؤون الأسرة وذلك ضمن المواد من 423 إلى 499 والتي تناولت كل اجراءات التقاضي في موضوع شؤون الأسرة خاصة مواد الميراث ودعاوى الطلاق أو الرجوع والحضانة والنفقة الغذائية والسكن...إلخ.
- قانون العقوبات الجزائري فقد نص على الحماية الجنائية للأسرة، حيث ورد النص على ذلك في الفصل الثاني بخصوص الجنايات والجرح ضد الأسرة والآداب العامة ، حيث أن المادة 330 من قانون العقوبات تعاقب على جريمة هجر الأسرة، أما المادة 331 من نفس القانون فإنها تعاقب كل من امتنع عمدا ولمدة تجاوز شهرين عن أداء النفقة(قانون العقوبات الجزائري لسنة 1966).
- كما أدخل تعديلا على قانون العقوبات، حيث أصبح التحرش الجنسي جريمة يعاقب عليها القانون باعتبارها عنفا ضد النساء، بفرض عقوبة السجن من شهرين إلى سنة كاملة وغرامة مالية على الفاعل، وفي حالة العود تضاعف العقوبة.
- قانون الإجراءات الجزائية أفرد المشرع الجزائري الكتاب الثالث في قانون الإجراءات الجزائية من المادة 439 إلى المادة 494(قانون الإجراءات الجزائية لسنة 1966)، تم التفصيل فيها في اجراءات التحقيق مع الأحداث وكيفية معاملتهم ومحاكمتهم.

4- النظريات المفسرة للضبط الاجتماعي.

4-1- نظرية بول لانديس.

اعتمد بول لانديس على عنصرين أساسيين في إقامته للضبط الاجتماعي وهما عنصر المفهوم و عنصر العوامل المحققة للضبط الاجتماعي، ففقد حصر مفهوم الضبط الاجتماعي بأنه نظام مؤسس من القيم والمعايير والعادات والتقاليد والأعراف والقوانين فالعمليات الاجتماعية المتكررة من قبل الأفراد والجماعات تصبح آليات ضبط مع مرور الوقت . وهو ما ينطبق مع بحثنا فالضبط الاجتماعي المطبق من قبل المؤسسة الأسرية في مفهومه هو مجموع القيم الثقافية والدينية وكذا المعايير والتقاليد والأعراف الاجتماعية التي ورثتها الأسرة بالتناقل من جيل لآخر في تربية الأبناء وضبط تصرفاتهم وقد تسوغها الأسرة في شكل نظام داخلي خاص بها بحيث تضع قواعد للتصرفات والأفعال ومختلف السلوكيات التي تصدر عن الأطفال بالبيت أو خارجه.

أما عن العوامل المحققة للضبط الاجتماعي فقد حددها بول لانديس في الأسرة، المدرسة، الدين، الاقتصاد، الحكومة، وما يهمننا هنا هو الأسرة والتي تعتبر حاضنة للقيم الدينية ومتجانسة مع عمل المدرسة في الضبط، فالأسرة المسؤولة الأولى عن التنشئة الاجتماعية خاصة في البيئات الاجتماعية الصغيرة اين يظهر تأثيرها واضحا مقارنة بالبيئات الاجتماعية الكبيرة مثل المدينة أين تختفي بعض صور الضبط بروز قيم جديدة داخل الأسرة تسمح ببعض الممارسات.

2-4- نظرية هيرتشي في الضبط الاجتماعي

كان لهيرتشي الفضل في صياغة العديد من نظريات الضبط الاجتماعي الحديثة ، وقد انطلق من فكرة أساسية وهي أن قوة تمثل المعايير في الوعي الجمعي سببا قويا لتوافق سلوكيات الأفراد وفقها ، وأن الانحراف عنها يرجع إلى ضعف الروابط الاجتماعية ، و أشار هيرتشي إلى مجموعة عناصر أساسية للضبط الاجتماعي وهي الترابط ، الاندماج ، الالتزام ، الاعتقاد . فالمؤسسة الأسرية مترابطة ويتمثل لدى الطفل في بداية حياته أن ما تقوله أسرته و ما تتوقعه وما تقوم به هو ما يجب فعلا أن يكون فتمثل المعايير في ذهن الأطفال وأن نجاحهم أو فشلهم يرتبط بأسرتهم ، وهذا ما نلمسه في الحياة اليومية حين يتعرض الأبناء إلى الفشل حيث يقوم الأبوان بإرجاع الفشل لعدم الامتثال لأوامرهما أو استشارتهما و يحسسان الابن أو الطفل أن سبب الفشل هو البعد عن الأخذ برأي الأسرة .

3-4- نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي.

تعود جذور النظرية إلى عالم الاجتماع إدوارد روس الذي جادل في نظريته بأن الغرائز على تنوعها وقصد بها المشاركة ، القابلية للاجتماع و رد الفعل الفردي تشكل نظاما اجتماعيا للأفراد وتظهر بصفة ملفتة في المجتمعات الصغيرة وتقل كلما كبرت المجتمعات فتتطور الى السطح المصالح الشخصية مما يستوجب وضع وسائل للضبط حسب تطور المجتمع . ونفس الأمر ينطبق على الأسرة فغرائز الأطفال و الأطفال تنمو مع الوقت وتتطور لتصل إلى مستوى قد يفوق ما اتفقت عليه المؤسسة الأسرية عند بداية نشأتها فتضطر الأسرة هنا إلى خلق وسائل ضبط جديدة ونعني بها آليات مناسبة لكبح جماح الغرائز النفسية لدى الأبناء .

5-4- النظرية البنائية الجديدة.

على خلاف النظرية البنائية الكلاسيكية التي تقوم على أن المجتمع نسق منظم و متكامل ومترابط الأجزاء ومستمر باستمرار تأدية الأدوار وأن آليات الضبط وظيفتها تحقيق المساندة وهذه الآليات ما هي إلا مجموع من النسق القيمي المتفق عليه ، فإن البنائية الجديدة تنظر إلى الضبط الاجتماعي على أنه ذلك الحوار والإقناع والحديث المتبادل الذي يحل محل أساليب القهر في ضبط السلوك ، وهي آليات حديثة حلت محل العقاب المادي الذي مارسه الأسر في الماضي ، فالمؤسسة الأسرية المعاصرة تعتمد على الحوار مع الأبناء ومخاطبة عقولهم وعواطفهم لإقناعهم بالأعراف والتقاليد والقيم والمعايير التربوية و الدينية والثقافية التي يجب إتباعها والتي تفرض عليهم ضبط سلوكهم حسبها .

5- أهمية الضبط الاجتماعي ودور المؤسسة الأسرية في تكريسه.

أصبح اليوم للمؤسسة الأسرية دور كبير في فرض الضبط الاجتماعي ، و لتوضيح ذلك سنحاول أولا في المطلب الأول تبين أهمية الضبط الاجتماعي وأهدافه ، ثم ضمن المطلب الثاني نتطرق لدور المؤسسة الأسرية في تكريس الضبط الاجتماعي .

1-5- أهمية الضبط الاجتماعي وأهدافه.

1-1-5- أهمية الضبط الاجتماعي.

للضبط الاجتماعي أهمية بالغة في تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع ، إذ لا يوجد مجتمع في حالة من التوازن والاستقرار دون أن تكون خلفه ضوابط تعمل على تحقيق ذلك فلكل مجتمع قيمه السائدة ومورثاته الثقافية والآن سنتناول أهمية الضبط الاجتماعي في العناصر الآتية :

— تكمن أهمية الضبط الاجتماعي في انه ضروري لتنظيم معاملات وعلاقات الأفراد بعضهم البعض ، ووسيلة لتدعيم النظام والقضاء على الفوضى والجنوح في الجماعة.

- تنبع أهمية الضبط الاجتماعي أيضا من خلال فرض الرقابة اللازمة والسيطرة على الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية وتربية الأطفال على تقبل ما يفرضه عليهم التنظيم الاجتماعي من قيود وضوابط.
- تبرز أهمية الضبط الاجتماعي في مراقبة من يحاول العبث بالقوانين والقيم والعادات والأعراف والدين والأخلاق الخ التي وضعها المجتمع .
- يمكن التحكم عن طريق الضبط الاجتماعي في نوازع الصراع والظلم بين فئات المجتمع، كما يمكن علاج الانحرافات الاجتماعية وإعادة الاستقرار والتوازن إلى مكونات البناء الاجتماعي.

2-1-5- أهداف الضبط الاجتماعي :

أما عن أهدافه فيعمل الضبط الاجتماعي على تحقيق التالي:

- العمل على تحقيق الامتثال لمعايير وقيم الجماعة الاجتماعية، لكي يشعر أفرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك.
 - يهدف الضبط الاجتماعي إلى صناعة النظام الذي في إطاره يستطيع الفرد أن يقوم بدوره الاجتماعي في موقعه من خلال الوحدات الاجتماعية التي ينتمي إليها.
 - يهدف الضبط الاجتماعي بأساليبه المختلفة إلى تطبيع الإنسان ليصبح اجتماعيا، بمعنى وضع أسس تكيف الشخصية بطريقة تكبح أنانية الفرد الغريزية ويوله النظرية ليحل محلها بعض الميول الاجتماعية التي تسمح له بالتجاوب مع ما تمليه الحياة من قواعد وقيود والتزامات.
 - المحافظة على درجة عالية من التضامن الاجتماعي بين أفراد الجماعة الاجتماعية من أجل بقاء دوامها وتمانتها.
 - العمل على دعم وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل التنظيمات الاجتماعية من أجل استمرارها.
- #### 2-5- دور المؤسسة الأسرية في تكريس الضبط الاجتماعي.

- بالرغم من تعدد مؤسسات التنشئة الاجتماعية إلا أن الأسرة تعد أكثرها أهمية ، حيث تعتبر الأسرة الجماعة المرجعية الأولى للطفل فهي تمنحه المكانة الاجتماعية وتشكل المعايير وتحدد اتجاهاته وتكون شخصيته، فمن خلالها يكتسب الطفل أنماطه السلوكية المختلفة، وأداء الأدوار الاجتماعية التي تمكنه من التفاعل مع أفراد أسرته ومجمعه.
- و يمكن تناول دور الأسرة من خلال وظائفها كوسيلة للضبط الاجتماعي من خلال ما يلي:
- العلاقة الأسرية عنوان الانتماء والوحدة والتماسك والعضوية وهذه كلها تشكل أساسا من أسس الضبط الاجتماعي.
 - الأسرة هي الصورة المصغرة للسلطة وهذا من شأنه أن يرسخ فكرة الضبط الاجتماعي.
 - وظيفة المتابعة والمراقبة والتي ترتبط في جوهرها مع فكرة الضبط.
 - التنظيم الأسري والقيام بالواجبات وممارسة الحقوق يكرس فكرة التنظيم المرتبط مفاهيميا وسلوكيا بفكرة الضبط
 - سعي الأفراد لتحقيق الأهداف والغايات داخل الأسرة يكرس مبدأ المراكز والأدوار الاجتماعية والتي ترتبط أساسا مع فكرة الضبط الاجتماعي.
- فالأسرة لها دور حيوي وفعال من حيث أنها المنطلق الأول في رسم الضبط داخل المجتمع وتكريسه أو تفعيله لدى جموع الأفراد (نور الدين بوعبدلي 228).

إن الأسرة بوصفها مؤسسة اجتماعية لها مجموعة من أساليب الضبط الاجتماعي التي تهدف من خلالها إلى الاستقرار الأسري واستدامة التواصل والتفاعل بين أفرادها بما يكفل الاحترام والتعاون وضبط الشهوات وإقامة العدل والمساواة الأسرية بين أفرادها ويعد الثواب والعقاب آليتين أو أسلوبين تعتمدهما المؤسسة الأسرية في توجيه ومراقبة الأبناء وهذا ما سنقف عنده في الجزئية الموالية.

6- أسلوب العمل بالآتي الثواب والعقاب وأثرهما على مؤسسة الأسرة.

في هذا المبحث سنعمل على دراسة كل من آليات الثواب و العقاب كأحد وسائل المستخدمة من مؤسسة الأسرة من أجل تحقيق الضبط الاجتماعي.

هذه الدراسة تتطرق في المطلب الأول منها إلى الثواب كأسلوب ضبط اجتماعي إيجابي تستخدمه المؤسسة الأسرية، حيث نفصل في أسباب العمل بأسلوب الثواب من قبل المؤسسة الأسرية، وأيضا الأهمية والفوائد الناتجة عن استخدام أسلوب الثواب من قبل المؤسسة الأسرية، أما ضمن المطلب الثاني فنتطرق لآلية العقاب كأسلوب ضبط اجتماعي سلبى تستخدمه المؤسسة الأسرية، حيث نتطرق فيه لأسباب العمل بأسلوب العقاب من قبل المؤسسة الأسرية، وأيضا للأهمية والفوائد الناتجة عن استخدام أسلوب العقاب من قبل المؤسسة الأسرية

6-1- الثواب أسلوب الضبط اجتماعي إيجابي للمؤسسة الأسرية.

يرى علماء الاجتماع التربوي أن أسلوب الثواب يعد من أبرز الأساليب التربوية في عملية الضبط الاجتماعي من خلال توجيه السلوك الإنساني الناشئ، والأسرة كأهم مؤسسة اجتماعية في التنشئة لها دور بنائى وحرارك تربوي في إعداد النشء إعداد سليما وصحيحا ليتوافق مع اتجاهات المجتمع وأهدافه وغاياته التي تنطلق من هويته الدينية ومرجعياته الثقافية.

ويعتبر الثواب من أساليب الضبط الناعمة فهو شكل للتقويم الإيجابي لسلوك الطفل يثير في نفسه شعورا بالرضا والفرح والسرور وبهجة وثقة في النفس، فالأسرة عادة تستعمل أسلوب الترغيب كأداة فعالة للضبط الاجتماعي تجعل الأبناء يمثلون لمعايير الأسرة وينفذونها وهم يشعرون أنهم يحققون أهدافهم أيضا من خلالها .

يأتي الثواب استجابة لاستمرارية الأفعال الحسنة، وتشجيعها لتكون المعاملة بالثواب نموذجاً للغير للاهتمام والاعتناء بها وتعميق القيم الايجابية. ولاشك أن غياب هذا الأسلوب التربوي الناجع ربما يجعل الأفراد يعيشون فراغا نفسيا وعاطفيا مما يدخلهم بحالة من الاغتراب وسوء التوافق النفسي والاجتماعي، ولأن الأطفال أثناء تفاعلهم مع العملية التربوية سواء من خلال الأسرة، أو المدرسة فإنهم -كيميائيا- في حاجة إلى المدح والثناء والشكر والتكريم، وهناك من يرى بأن التربية لا يمكن إدارتها والاستمرار فيها بدون المدح الذي يعتبر حافزاً إضافياً، ويرى بعض علماء الاجتماع أن الثواب معترف بفائدته ويقبوله وأثاره، باعتباره أسلوباً من أساليب التربية المعاصرة وعمليات الضبط الاجتماعي، ولهذا يعتبر الثواب كوسيلة فعالة في العملية التعليمية والتربوية كالضبط يدفع الفرد إلى التكيف والالتزام مع غايات وقيم المجتمع الأصيلة.

فالثواب كأسلوب للتربية بالنسبة للأطفال يكون بحسب الأصول و الآداب، كي ينشأ الطفل على هيئة ثابتة و يتحصل على ملكة في طبعه، و يترتب على ذلك سعادة الأسرة بصفة عامة و سعادة المجتمع بصفة خاصة، لأن سوء التربية لا محالة سينعكس على الأسرة وعلى المجتمع ككل، و إذ تكون نتيجتها انتشار فساد الأخلاق و ارتكاب المحرمات و الانتهاك في الشهوات.

و عليه ينبغي أن يكون الوالدين دائما هم القدوة للأبناء فيما يريدون انطباعهم عليه من التخلق بالأخلاق الحسنة، و عليه تعد التربية كوسيلة للثواب في الأسرة العماد الأساسي و هذا ما تؤكد عليه المادة 3 من قانون الأسرة الجزائري " تعتمد الأسرة في حياتها على الترابط و التكافل و حسن المعاشرة و التربية الحسنة و حسن الخلق و نبذ الآفات الاجتماعية " .

في المقابل يوصى المختصون بأن يكون الثواب بمقدار ما يستحقه الطفل لأن الإفراط فيه قد يفقده قيمته سواء المادية أو المعنوية.

1-1-6- أسباب العمل بأسلوب الثواب من قبل المؤسسة الأسرية .

- استخدام الثواب لأجل توجيه الأبناء إلى الهدف المقصود الذي يقع في مدى نظر الآباء والمربين .
- تشجيع الأبناء وترغيبهم على أداء العمل الذي يصابون بالتردد في أدائه.
- تحفيزهم وتشجيعهم على تكرار السلوك المرغوب به.
- حث الأبناء على التمسك بفضائل الأخلاق شريطة استخدام ألوان الثواب الملائمة التي لا تحول الأبناء إلى ماديين .

2-1-6- أهمية وفوائد استخدام أسلوب الثواب من قبل المؤسسة الأسرية.

يقدم أسلوب الثواب مجموعة من النتائج التي يرغب المجتمع في تحقيقها من خلال تنشئة اجتماعية أسرية ناجحة تدعم التشجيع وتشبع مستويات الثقة والأمان لدى الأبناء وتكفل الحصول على جيل قوي مشبع نفسياً واجتماعياً فهو يعمل على:

- يستطيع الثواب أن يكون سبباً لنشوء الرغبة والتشويق إلى العمل والدراسة، ويستطيع أن يكون له دور مهم في توجيه الإنسان إلى أهدافه ومقاصده، ويصل إلى درجة يستطيع الإنسان أن يكتشف طريقة وجهته، ويستمر على ذلك الطريق (القائمي علي 342).

- الثواب عامل للتكرار والاستمرار، عندما يؤدي الفرد عملاً ويتذوق لذة التشجيع التي كانت بصورة العطف أو الجائزة أو التكريم، فإنه لا يريد أن يرفع يده عن ذلك فيما بعد، وعلى هذا الأساس الثواب عامل للقوية أيضاً.

- يشكل الثواب عامل للهدوء النفسي، ونجاة للفرد من الشك والتردد، فهو يمد المجال للثقة بالنفس والاطمئنان، وفي هذه الحالة ينجز الأبناء أعمالهم دون الإحساس بالخوف أو التردد ويتقدم باستحكام وثبات في جميع الأعمال (Mitchell Harold robers 03).

- من خلال آلية الثواب نستطيع أن نفهم الأبناء ما هو المطلوب منهم من قبل الوالدين والمربين، وفي مجال أوسع ما هو المطلوب منهم من قبل المجتمع، وكيف يجب أن تغلبوا على الصعوبات ويصمدوا أمام العقبات. (daniel erika 78)

- عدم الثواب لا يسبب عدم التفات الفرد إلى الأمور المهمة فقط، بل يسبب صدمات خطيرة في شخصية الفرد مستقبلاً، فقد أثبتت الدراسات الحديثة أن الذين لم يشجعوا في حياتهم، ولم يؤيدوا أبداً يعيشون حالة من الاضطراب والحيرة في حياتهم العادية (القائمي علي 344)

- يدفع الثواب الأبناء إلى حب من آثامهم، وبالتالي تتوطد العلاقة معهم وينشأ الأبناء في جو من الاحترام والنشاط (أيوب أيوب 137).

وفي هذا الصدد، توصلت دراسة جزائرية حديثة إلى أن أسلوب الثواب أصبح التوجه المطلق من قبل الأسر الجزائرية حيث تلعب الأسر دوراً فاعلاً في بناء شخصية الأبناء وذلك من خلال إشباعهم بحاجاتهم وتلبية رغباتهم سواء الأساسية أو الثانوية ما يشجع حسب الباحث الأبناء على تحمل المسؤولية وعدم الشعور بالحرمان الاجتماعي وتمكينهم من الانخراط مشبعين في المنظومة المجتمعية، لكن في المقابل الأسر الجزائرية تمارس تعاطي الثواب مع أخطاء وسلوكيات الأبناء التي تخالف توجهات المجتمع وهذا نتيجة تبني الأسر لقيم العولمة، إلا أن دور الدين كوسيلة للضبط الاجتماعي حاضر في آليات الضبط الأسري ويعمل على إحداث التوازن بين العولمة والأصالة (نور الدين بوعبدلي 424)، فهو وسيلة تجذبها الأسر الجزائرية لأنها تفرس قيم وتعاليم الدين الإسلامي

في أبنائهم، و يحاولون إتباع أفضل السبل و أنجعها للوصول إلى الغاية المنشودة في تربية الأبناء و السيطرة على سلوكياتهم لإيمانهم بأن خير السبل لتربية الأبناء هي غرس العقيدة الصحيحة فيهم وبذلك يكتسب الأطفال الميزات الحميدة .

2-6- العقاب أسلوب الضبط اجتماعي سلمي للمؤسسة الأسرية.

عادة يكون الاعتماد على العقاب كنوع من الضبط الاجتماعي موجها للأشخاص البالغين اللذين يمارسون انحرافات وأخطاء جسيمة تدفع المجتمع باستهجانهم ومعاقبتهم أو حتى رفضهم اجتماعيا وبذهم.

ويمكن أن تكون صورة الضبط الاجتماعي السلمي رسمية أو غير رسمية ، و تعتبر في كلتا الحالتين مفروضة، لأن الفرد يمثل لها بهدف تحاشي النتائج غير المرغوبة إذا حاول الاعتداء عليها أو خرقها، وهذا النوع من الضبط الاجتماعي له أهمية كبيرة في حياة المجتمعات(محمد عاطف غيث 419).

فلا يخفى علينا أن في كل مجتمع هناك من يميل إلى الخروج على الضوابط الاجتماعية العامة، لذا وجود الروادع العقابية من شأنه أن يقلل أو يضييق وحتى يحد من رغبة هؤلاء الميالين نحو الخروج على الضوابط الاجتماعية العامة، وفي الحقيقة إن مجرد التلويح باستخدام العقوبة قد يحقق نتيجة ويكون رادعا لدى البعض، والبعض الأخر قد يكون استخدام العقوبة ضده سببا من أسباب امتناعه في المستقبل عن الخروج أو انتهاك مثل هكذا ضوابط اجتماعية "(محمد عاطف غيث 419) .

أما عن تطبيق العقاب كآلية للضبط الاجتماعي داخل الأسرة بالنسبة للأطفال أو الأبناء فهي أقل ردعا ودرجة تأثير لأنها تهدف إلى إصلاح الطفل أو النشء الذي مازال يتعلم ويتلقى ويكتسب مختلف المعايير والقيم والعادات التربوية.

1-2-6- أسباب العمل بأسلوب العقاب من قبل المؤسسة الأسرية.

هناك مجموعة من العوامل تؤدي إلى استعمال العقاب في المنزل ومنها مايلي:

- التصرفات والسلوكيات غير المرغوبة التي تصدر عن الأبناء سواء في المنزل أو في الروضة أو المدرسة، مثل الضجيج، مخالفة الأنظمة، السرقة، الشجار مع جماعة الرفاق .
- رفض القيام بالواجبات المنزلية، أو مخالفة أوامر الوالدين، وغير ذلك من التصرفات التي تسبب الإزعاج.
- الإخفاق الدراسي كعدم إحصار كتبه أو حضور الحصص الدراسية أو عدم تقديم الاحترام الواجب للطاغم المدرسي.
- مزاجية الأبناء أو الطفل نحو العناد، بحيث يعاند الطفل ويقاوم رغبة الوالدين كعدم تناول الطعام أو تمسكه باللعب وإهمال الدروس .
- عدم الامتثال لأوامر الآباء منها احترام الأكبر منه سنا، أو محاولة تقليد بعض التصرفات الغير لائقة نتيجة مشاهدته لها أو حدوثها أمامه.

— تكرار الأبناء لبعض الألفاظ النابية التي وصلت إليهم عن طريق جماعة الرفاق أو بعض الأشخاص في مكان تواجدهم.

2-2-6- أهمية وفوائد استخدام أسلوب العقاب من قبل المؤسسة الأسرية.

- يساعد العقاب الأبوي المدروس على إظهار الخلافات بين السلوكيات الطيبة المقبولة، وبين السلوكيات غير المقبولة.
- يساعد العقاب على الالتزام بالنظام وفق القواعد التي تضعها المؤسسة الأسرية.
- المعاينة على السلوك الغير المقبول يقلل من احتمال تقليد باقي الأبناء للسلوكيات الغير المقبولة.

- أن استخدام العقاب يجعل هناك بريقاً وتأثيراً للثناء، فإذا لم يعاقب الأبناء على التصرفات الخاطئة، فلن يصبح هناك معنى للثناء وسيعتادون عليه، سيضطر الآباء إلى استخدام الأشياء المادية للوصول إلى هذا المعنى من نقود وهدايا، وفي المقابل إذا عوقب الأبناء؛ فإنهم سيتعلمون قدر الثناء.
 - تعليم الأطفال كيفية اتخاذ القرارات السليمة بحيث يتيح العقاب التعلم من الأخطاء وتحمل مسؤولية التصرفات.
 - يعالج العقاب مظاهر الدلال الزائد والتهاون و الأنانية عند الأطفال.
 - العقاب فور حدوث الخطأ له تأثير كبير على عدم تكرار السلوك السيئ.
- وتأتي نتائج الدراسة سالفة الذكر فيما يخص العقاب وعلاقته بقيم العولمة لتؤكد "محافظة الأسر الجزائرية على أسلوب العقاب كضابط اجتماعي لسلوك أبنائها وخاصة تلك الأسر التي لم تنغمس في قيم العولمة" (نور الدين بو عبدلي 425).

7- خاتمة

في نهاية الورقة البحثية يمكننا أن نقول بأن الأسرة كمؤسسة تكفل إنتاج جيل المستقبل حظيت باهتمام كبير لدى المشرع الجزائري و قد كفل الدستور الحماية القانونية لها ككتلة متحدة أو لمكوناتها كل على حدى حيث حظيت بحماية الدولة وحظي الآباء و الأبناء بالحماية أيضا ولم يغفل المشرع عن تجريم التعنيف و الإساءة لهم ولكل من يستغلهم أو يرفض ضمان المساعدة والحماية للمستئين حسب ما نصت عليه المادة 71 من الدستور الجزائري.

كما أنه من خلال هذه الورقة البحثية يمكننا الخروج بنتيجة مهمة جدا وهي أن الأسر وخاصة الجزائرية تتعامل في تنشئتها الاجتماعية بأسلوبين أو آيتين من آليات الضبط الاجتماعي وهما الثواب والعقاب وهاته الآليات تعد محددات أساسية لنمو الطفل النفسي والعاطفي والانفعالي والاجتماعي وغيرها من المعالم الداخلة في بناء شخصية الطفل المستقبلية، فاختيار أسلوب الضبط المناسب للطفل وكيفية تطبيقه وزمن تطبيقه يعد من المسؤوليات الصعبة التي تقع على عاتق الطفل أو الأبناء لأن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تقع عليها مسؤولية نحت الطفل بما يجب أن يكون عليه .

إن وعي الأسر بأثار استخدام الأسلوبين يكفل للعائلات نمووا سليما للطفل أو الأبناء لأن صور الثواب والعقاب يجب أن لا تخرج عن حجمها المقبول اجتماعيا خاصة وأن الطفل ينقل كل سلوكيات أسرته إلى خارج المحيط الأسري فالعديد من الأطفال الممارس عليهم العنف الأسري يلجؤون خارج المنزل إلى ممارسة العنف على أقرانهم وهذا نتيجة ما يتعرضون له داخل الأسرة.

- قائمة المراجع:

- اتفاقية حقوق الطفل. "قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 44*25". 1989/11/20.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. القرار 217000. باريس، 1948/12/10.
- الإعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتصلة بحماية الأطفال ورعايتهم مع الاهتمام الخاص بالحضانة والتبني علي الصغيعين الوطني والدولي. "قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1386 (د-14)". 1986/12/20.
- السعيد عواشيرة. "الأسرة الجزائرية إلى أين ؟". مجلة العلوم الإنسانية 2003، الإصدار عدد 19.
- العمامرة محمد حسن. المشكلات السلوكية. دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002.
- القائي علي. الأسرة وأطفال المدارس. دار النبلاء، 1998.
- أيوب أيوب. حوار في التربية. سوريا: دار المجد للطباعة والنشر، 1997.
- بيبيمون كلثوم. "الأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية بين ضرورة التأصيل وأولويات التغيير -مقاربة سوسيولوجية-". جوان، 2008، الإصدار عدد

- جلال كايد ضمرة واخرون. تعديل السلوك. دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007.
- حسين عبد المجيد أحمد رشوان. التنشئة الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع النفسي. دار الوفاء، 2012.
- خيري خليل الجميلي وبدر الدين عبده. الممارسة المهنية في مجال الأسرة والطفولة. المكتب العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع، بلا تاريخ.
- دستور الجزائر لسنة 1963. 1963/09/08.
- دستور الجزائر لسنة 1976. "الأمر رقم 97-76". 1976/11/22.
- دستور الجزائر لسنة 1989. "المرسوم الرئاسي رقم 18-89". 1989/02/28.
- دستور الجزائر لسنة 1996. "المرسوم الرئاسي رقم 438-96". 1996/12/07.
- دستور جزائر لسنة 2020. "المرسوم الرئاسي رقم 442-20 يتعلق بتعديل دستوري". 2020/12/30.
- صالحه سنقر. الطفل والرعاية الاجتماعية والنفسية (توعية الأمهات). المركز العربي للدراسات الأمنية، 1988.
- صفوان مبيضيي. العنف المجتمعي. دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2014.
- عبد الحميد الخطيب. نظرة في علم الاجتماع المعاصر. مطبعة النيل، 2002.
- عبدالله محمد الجغيمان. علم النفس التربوي. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك فيصل، 2008.
- فاطمة الكتاني. الإتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية. دار الشروق، 2000.
- قانون الإجراءات الجزائرية لسنة 1966. "أمر رقم 155-66". 1966/06/08.
- قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائرية لسنة 2008. "قانون رقم 09-08". 2008/02/25.
- قانون الأسرة الجزائري. "أمر 11-84". 1984/06/09.
- قانون الحالة المدنية لسنة 1970. "أمر رقم 20-70". 1970/02/27.
- قانون العقوبات الجزائرية لسنة 1966. "أمر رقم 156-66". 1966/06/08.
- قانون المدني الجزائري لسنة 1975. "أمر رقم 58-75". 1975/09/26.
- محمد خليفة بركات. علم النفس التربوي في الأسرة. دار القلم، 1977.
- محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. الهيئة العلمية المصرية، 1979.
- نبيل عبد الهادي. مقدمة في علم الاجتماع التربوي. دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2019.
- نور الدين بوعدلي. عولة القيم وأثرها على أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية. المحرر قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر.
- الجلفة: جامعة زيان عاشور، 2018-2017.
- يونس سمير. تربية الطفل. دار الصفاء، 2005.

daniel erika .creating motivation learning environements .english gouvernal100.2010 ،

Mitchell harold robers 23 .effect of nurturing .المحرر university of virginia.1997 .